

سيناء مشروع مصري يحقق عدة أهداف سياسية



سواء كان نيوتن كتب مقالاته بتدبير وضمن خطة تهيئة لتحويل سيناء إلى مشروع قومي، أو جاء بالصدفة، ففي الحالين تصدرت هذه المنطقة اهتمامات فئة كبيرة من المصريين بعد أخذ ورد طويلين. وجاءت تعليقات الرئيس السيسي قبل أيام أثناء افتتاح مشروعات في سيناء متممة لأهميتها ومستقبلها الواعد، وتؤكد فكرة تحويلها إلى منظومة مشروع قومي مفيد.

ترامت هذه التطورات مع بث قنوات فضائية مصرية لمسلسل "الاختيار" الذي يحكي قصة تضحيات ضابط لأجل الحفاظ على سيناء ومكافحة الإرهاب فيها بكل قوة، وقدره الجيش على بتر ساق من سولت لهم أنفسهم تحويلها إلى بؤرة أو مركز دائم للتوتر، وتدعيم فكرة الملاحم والبطولات الوطنية المجهولة في هذه المنطقة، بما يرفع مستوى تعظيمها في العقل المصري.

الذي يحيم على المنطقة العربية، وسد الفجوات التي يمكن استغلالها، فالإهمال الطويل الذي عانت منه سيناء أغرى جهات كثيرة برسم وتداول سيناريوهات غامضة لها، ربما تتحول إلى واقع إذا لم تتمكن مصر من وقف الرخاوة التي تعيشها وإنهاء عزلتها. توافرت عوامل كثيرة عززت وضع سيناء في مقدمة المشروعات ذات المكونات المتشابكة، التي يمكن أن تصبح محل إجماع من قبل المصريين، من حيث الجغرافيا السياسية والأمنية، وبالطبع التنموية لأن عملية تعميمها تتجاوز الحجر وتصل إلى البشر، فهناك مخطط لنقل نحو عشرة ملايين مواطن من الدلتا لتعمير سيناء.

فجرت سلسلة مقالات كتبها رجل الأعمال صلاح دياب، مالك جريدة "المصري اليوم" مؤخرا بتوقيع "نيوتن" وطالبت باستحداث وظيفة حاكم مستقل لسيناء، عاصفة من الانتقادات التي تعرض لها الرجل بحجة أنه يطالب باستقلال هذا الإقليم عن المركز.

سيناء هي ساحة المعركة الرئيسية مع الجماعات الإرهابية وقلوبها في الداخل والخارج. ومنطقة حروب اللصدام على الدوام مع إسرائيل، والمعارك الحربية أفضل مشروع للاستثمار القومي، ولو لم يجدها البعض لاخترعوها لتوحيد شعوبهم. وهناك تسريبات إسرائيلية وأميركية متعددة تتحدث عن اقتطاع جزء من سيناء كحل نهائي للقضية الفلسطينية.

يمثل هذا الإقليم نقطة ضعف في الخاصرة المصرية، لأنه لم يجد اهتماما تنمويا كبيرا، ويشكو سكانه من الإهمال والتهميش، ما جعله محل أطماع من قوى مختلفة لتجسيم الإرادة المصرية، والتي استغلت الحرب على الإرهاب في تجاوز اتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل وإدخال معدات عسكرية ثقيلة ممنوعة بموجب الاتفاقية وملحقاتها السرية. خرجت الكثير من الخطوات الإيجابية من رحم شيخ القسمة

وضعت المصريين مليارات من الجنيهات المطلوبة للمشروع. أنجز المشروع، وخفت صوت الإرهاب، ولم تقنع العاصمة الإدارية الكثيرين، وحتى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بوتيرة ناجحة يتعامل معها الناس على أنها واجب وفرض عين، أو بمعنى أدق عادية ولا ترقى إلى فكرة المشروع العام.

بدأت جماعة الإخوان تستغل الفراغ القومي، وأخذ النظام الحاكم يشعر بالحرية، فتطوّر البنية العسكرية للجيش بأحدث المعدات لم يكن كافيا، لأن كثيرين اعتبروه تكميلا لمعارك مجهولة، مع أن الرسائل الحربية لجس النضج كانت حصيلتها واضحة حيال تركيا في شرق المتوسط وليبيا، ومع إثيوبيا بسبب أزمة سد النهضة.

تسبب تشديد القاهرة على عدم استعدادها لخوض حروب خارجية في إجهاض المشروع العسكري، كما أفضى التردد في التمدد الإقليمي إلى النتيجة ذاتها. وبدأ النظام الحاكم خلال العامين الأخيرين يشعر بخطورة فقدان المشروع الجامع الذي يتشحن هم المصريين ويستقطب قلوبهم. فلا هو قادر على إتمام الانفتاح السياسي خوفا من تداعياته السلبية وعدم تحمل مشاكساته، ولم يفلح في إقناع الناس بكل ما يقدمه من صيغ وطنية للنهضة. إذا استمر الحال على هذا المنوال قد يواجه مازق متباينة، تجبره على التجاوب قسريا مع تطلعات الناس بشأن الإصلاحات السياسية، وهي واحدة من المحرمات أو التحفظات التي لا يرغب النظام في كسرها حاليا، ولديه قناة بانها خطر على البلاد في هذه الأجواء الملائمة، وسلاح يصب في صالح الإخوان كجماعة منسجدة ومنظمة. وجدت القاهرة ضالتها في مشروع تنمية شبه جزيرة سيناء، الذي بدأ منذ سنوات ولم يحتل دائرة الضوء في أولويات الإدارة كقاعدة يلف حولها المصريون. لكن الأيام الماضية تحركت الآلة الإعلامية لتصويره على أنه المشروع الموعد، يضرب مجموعة من العاصفائر بحجر واحد.

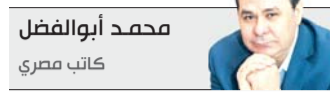
وصفات لمشروعات سحرية في نظرم لم يكن الحظ حليفهم. وظلت البلاد تتقلب يمينا ويسارا، وصعودا وهبوطا، وكادت تختفي فكرة الخطط القومية العملاقة، بل فقدت مصداقيتها بعد أن أخذت أعادا مفتعلة، هدفها تعويم الرئيس شعبيا.

عندما تولى الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي الحكم منذ حوالي ستة أعوام، استمد شرعيته السياسية من دوره الحاسم في دعم الانتفاضة الشعبية ضد الإخوان. بقيت هذه الأخيرة حية حتى تراجع إرهاب الجماعة وحلفائها المتطرفين. وتبنى السيسي مشروعات قومية اقتصادية والشرع في بناء عاصمة إدارية لم تؤد الغرض منها، وبدلا من أن تصبح محل توافق تحولت إلى خلاف وانقسام حول جدواها.

عوامل كثيرة عززت وضع سيناء في مقدمة المشروعات ذات المكونات المتشابكة، التي يمكن أن تصبح محل إجماع من قبل المصريين، من حيث الجغرافيا السياسية والأمنية

يؤمن السيسي بأن المصريين يحتاجون على الدوام إلى ما يحفزهم ويجعلهم يلتفون حوله، لأن الفراغ يدفعهم إلى صب غضبهم على أجهزة الحكم، وإغراقها في حرمة مطالب ومناوشات ترفقها سياسيا، ومن الضروري شغلهم والجري بخطوات واسعة في مجالات متعددة.

عندما قرر توسعة قناة السويس بعد وصوله إلى السلطة، لم يكن الغرض زيادة العائد المادي للتفرقة الجديدة، لكن كمثل أو اختبار لمدى تلبية المصريين لدعوته إلى الانتخاب. نجحت الدعوة بامتياز، ففي غضون سبعة أيام



أخذت شبه جزيرة سيناء تتجاوز حدود منطقة حرب سابقة مع إسرائيل، أو حالية مع التنظيمات الإرهابية، وتتقدم مؤخرا كمشروع قومي يحقق جملة من الأهداف السياسية. وتملا فراغا مرفوضا رسميا وشعبيا، وتعيد للأذهان أفكارا افتقدتها مصر لتتحول المنطقة المنسية إلى جبل من الحيوية الاقتصادية والعافية الأمنية، وتدشينها كاهم تحول للقيادة السياسية، مع حلول الذكرى الثامنة والثلاثين لتحريرها السبب الماضي.

اعتادت مصر أن تعول على مشروع قومي أو أكثر، يدشنه رئيس الجمهورية ويعزز به شرعيته، ويلتف حوله المواطنون ويجدون فيه ما يوحدهم سياسيا، ويقلل من حدة الخلافات البينية. تأتي أهميته دوما في لحظات الفراغ، أو تلك التي يقسم فيها الناس. وكلما عزف المشروع على وتر يدغد المشاعر الوطنية ارتفعت جاذبيته الشعبية.

اكتسبت مصر مناعة كبيرة في عهد الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر في حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، لأنه امتك مشروعات، سياسية تقوم على الاستقلال، واقتصادية تعتمد على مفاهيم الاشتراكية في توزيع الثروات، واجتماعية تنطلق من العدالة والمساواة ومكافحة الفقر، والاهتمام بجودة الصحة والتعليم للجميع.

حققت مصر في حينه درجة عالية من التلاحم، مع أن إنجازات الوجهات التي تبنّاها الرجل لم تكن في حصيلتها النهائية جيدة، بل حروب وهزائم وخسائر وانغلاقات وتضييق على الحريات، ومع كل ذلك لا يزال عبدالناصر يحتل حيزا في وجدان قطاع كبير من المصريين، لأنه حقق معادلة مفقودة لديهم أشعرتهم بعزتهم وكرامتهم. أخفق من جاعوا بعده، بسبب مختلفة، في تبني الصيغة التي تضمن لهم شعبية دائمة. وعندما جربوا

تونس: من تقاسم الحكومة إلى اقتسام رئاسة الحكومة

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيوقبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

بل النواتات الأصيلة والمركزية لاية سلطة تنفيذية في العالم. يبقى السؤال الآن، ممّ تخشى حركة النهضة، حتى تدفع بمستشارين اثنين من صفها الأول، إلى قصر القصة؟ يبدو أن استقلالية الرئيس قيس سعيد في السياسة الخارجية أولا وقد عبر عنها بتواصله مع كافة العواصم العربية والإسلامية دون اصطاف أيدولوجي، إضافة إلى الخطوط الحمراء التي وضعها للمجلس التشريعي في التعامل مع وباء كورونا ثانيا، واختياره لمستشاريه بشكل فردي ثالثا، وتجييره للحكومة الرمزية الدينية رابعا، وعدم استناده إلى حزب بالإمكان الضغط عليه من خلاله، مثلما صار مع الراحل الباجي قائد السبسي خامسا، قد أدت للنهضة أن مؤسسة رئاسة الجمهورية حاليا لن تكون ضمن المناطق السياسية الآمنة في هذه الولاية على الأقل.

وضعت الفخفاخ ضمن مراقبة قبلية في القصة ومراقبة بعدية في البرلمان، وهو بالضبط التجسيد السياسي لمقولة أن تكون النهضة في صلب الحكم وإن لم تكن على رأس الحكومة.

وعندما تستحکم الغنائمية السياسية في التحالفات والتوافقات، تتفتت معها لا فقط الحقائق الوزارية،

أنها تمثل أغلبية برلمانية كاسحة، والأخطر من ذلك أنها تحالفت مع بعضها البعض على هذا الأساس. ولهذا، فالمشهد في القصة، بوحى وكاننا حيال 3 سلطات في سلطة واحدة، سلطة محمد عبو ولها تقريبا كافة صلاحيات المراقبة والسيادة على الوزارات، وسلطة النهضة ممثلة في شخصيتين سياسيتين سكتونان عين النهضة في القصة إلى حين تركيز عقل النهضة هناك، وسلطة إلياس الفخفاخ الذي إن تحرك اليوم بمقتضى المراسيم فكيف له بسط نفوذه وقراراته بعد كورونا؟

وما بين السلطة الرقابية للتيار الديمقراطي، والسلطة الاستشارية الإزامية لحركة النهضة، وما تبقى من السلطة التنفيذية للفخفاخ، تكون رئاسة الحكومة قد نالها ما نال كافة الحقائق الوزارية من لؤة تقاسم القسم. وعندما تكون السلطة الاستشارية بهذا التكيف، تكون حركة النهضة قد

يكون أيضا بفلسفة تامين فيتو في مربع صناعة القرار.

ولأن منطق التوافق على حكومة الفخفاخ، كان منطق الضرورة والخشية من الضرر الانتخابي، ولتجميع المتباين والمتضاد، تم اختلاق منظومة حكم أشد تهجيبا من نظام الحكم الهجين أصلا. بمعنى أننا حيال وزير شبه رئيس حكومة ممثلا في محمد عبو، وحيال مستشارين أدوارهم أعلى من المستشارين العاديين باعتبار امتلاكهم لحق النقض المستمد من حزبهم صاحب الأغلبية في البرلمان، في المقابل يصير دور الفخفاخ لا قيادة دوليب الدولة كما هو مقرر، بل التنسيق بين الأحزاب السياسية الكبرى وتأمين التوافق بينها. يدفع الفخفاخ اليوم فاتورة باهظة لأميرين اثنين، الأول أنه جاء بلا حزب في البرلمان يسنده بالرؤى والتصورات والمستشارين المدافعين عن خياراته، والثاني أنه وافق على التعامل مع غرور القوة لدى بعض الأحزاب والتي توهمت



كان من المنطقي أن تفضي مقدمات مُحاصصة الوزارات واقتسام السلطات، إلى نتيجة تقاسم مؤسسة رئاسة الحكومة بذاتها، ذلك أن منطق الغنمية الحاكم لكثير من الأحزاب التونسية هو منطق ينسحب على معظم مفاصل الدولة وبلاد استثناء.

فبعد أيام من نشر قائمة الصلاحيات الموسعة لمحمد عبو، وزير الدولة المكلف بالوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد، وهي صلاحيات تكاد تُنازع صلاحيات رئيس الحكومة، أعلنت مصادر مطلعة لوسائل إعلام تونسية تعيين قياديين اثنين من حركة النهضة كمستشارين إلياس الفخفاخ. وتكاد تتوافق المصادر في أن القياديين النهضويين هما عماد الحماني وزير الصحة الأسبق، وأسامة بن سالم ابن القيادي الراحل المنصف بن سالم.

من الطبيعي أن يكون لرئيس الحكومة مستشارون من الحزام السياسي الذي صوت له، ومن المنطقي أن يأتي بكفاءات سياسية منحزبة لها دراية بالعمل الإداري وبدوليب الدولة لمحاذته في العمل اليومي لاسيما وأن تونس اليوم تعيش أزمة صحية واجتماعية واقتصادية غير مسبوق، ولكن من غير المنطقي أن يكون التعيين الاستشاري مبنيا على منطق الغنائمية السياسية وتقاسم الأحزاب مراكز النفوذ والسلطة في البلاد.

وما يحصل اليوم بهذا التعيين أننا ننقل من دور المستشار المستقل عادة عن الأحزاب والذي ينظر إلى المسائل بعفق الخبير والفاهم لتداعيات وتطورات الأمور، إلى المستشار الظل لحزبه وكتلته النيابية وتوازنات الشقوق في نياره السياسي.

ولئن سلمنا بإمكانية وجود مستشارين منحزبين في دوائر اتخاذ القرار فإن وجودهم لا يكون بمنطق عين الحزب الرقيب على الملبخ السياسي، ولا

